

والشهادته وسموه المناكحة كذا في الحواشي فان كذب الزوج نفسه
 بعد اللعان حرج المذنب وله ان ينيكها خلاف لابي يوسف والشا
 في وكذا انه ان ينيكها اللعان ان قذف غيرها محذور وقت غدا
 ن وفي قوله فحوت فظن لانه الزني يخرجها من اهلية اللعان فلا حاجة
 الي تبشيرها بل حرجها بما جرت عليه انه محذور على ترك الكا تب وانما
 ظهر او رثت او قذف فحوت لان الاذف لا يخرجها عن اهلية
 اللعان وانما يخرج عنها بالحر وهذا ابو ابي الفتح المذكور في المسوط
 والجامع الكبير بشرح مختصر للوفي وشرح الصحاوي او تقول
 التغيير بحدوث الثواقيم ليس بمقصود اهل ولا لمان بقذف
 الاخرس بانما اشار وقال الشافعي لمان وفي الحمل اي لمان
 يعني الحمل بان قال ليس حمله كحفي مطلقا عند ابي حنيفة وعندهما
 بل لمان نفي الحمل اذ اجازت لاقال من ستة اشهر وعلا الشافعي بل لمان
 قبل الوضع ونال لمان بزيمت اي ان قال زيمت وهذا الحمل منه
 اي من الزنا فلاننا ولكن لم ينف القاضي الحمل وقال الشافعي بنيه
 ولو نفي لولا عند التهنيت او عقيبا للولادة او ابتداء
 الة الولادة مع تغيير وبعده اي بعد المذكور من التهنيت
 والشك لا يصح نفيه مطلقا ويقين نفيه ولا عن فيهما وقال
 ابو يوسف وهو يصح نفيه بحدثة النزاس سران كان غائبا
 عن امرائه ولم يعلم للولادة حتى قدم له انفي عند ابي حنيفة في
 مقدار

مقدار جعل ما قبل التهنيت وعندهما في حد الردة النفا من بعد
 التدوم وان الالة ولدين في بطن واحد ونفي اول القوم بين واقتر
 واعتز في الثاني منها حرج المروج لانه كذب نفسه فان عكس
 بان اترا باول الثوامين ونفي الثاني لا عن لانه قلاف وبيئت
 نهما فيهما اي الميسلتين لانها مختلفا من كاولا باب
 والنجور والخصي العنين هو الذي لا يقدر على اتيان النساء
 من مائة اذ حبس من المته وهو حظرة الابل امر من عن اذا عرف
 لانه يعين يميننا وشمالا ولا يقصود وقيل سمي عنيانا لان ذكره
 يسترخي فيعن يميننا وشمالا ولا يقصود من المرأة ما يقين وهو
 من لا يصل الي النساء مع قيام الة او يصل الي الشيب دون الة
 بكرا او الي بعض النساء دون يسمن وانما يكون لررضه او لضعف
 في خلقته او لم يحصر فهو عنين في حق من لا يصل اليها اذ او جرت
 زوجهما محبوبا الي مقلوع الذكر والخصيتين من الجب وهو القطع
 فرق القاضي بينهما في الحال واجله القاضي سنة لو كان
 عليا او حيا وهو من كان له القايمة وترغن اطفينان فان
 ارطي فيهما والا فبانف بالتفريق ان طابنت هذا متلف
 بانجم وهذا اذا كانت حرة واما اذا كانت امة فحق الطلب لغيرها
 عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وقيل كمدع ابي يوسف والقو
 تطلقه باينه عندها وعند الشافعي فسبح وعند ابي يوسف كمد